قضايا وملفات داخلية حساسة وساخنة تناقش على شواطىء البحر الميت بعيدا عن الأضواء:

المعشر يتحدث عن «الأجندة الوطنية» و «خلوة عملاقة» تبحث مشروع «كلنا الأردن»

عمان ـ «القدس العربي»

ـ من بسام البدارين:

لا يمكن القول ان ملتقى «كلنا الأردن» الذي سيعقد نهايات الشهر الجاري في منطقة البحر الميت جنوبي عمان برعاية «ملكية» خاصة خطوة تفاعلية مع ملتقى مثير للجدل شكله حزب جبهة العمل الإسلامي مع شخصيات قومية ومعارضة مستقلة لإغراض مواجهة الضغط الحكومي، فالأول سبق في التحضير والفكرة الثاني، والأخير قد يكون في الواقع رد فعل مناكفا للحكومة من قبل الإسلاميين.

وملتقى كلنا الأردن الذي يشغل النخبة السياسية والإعلامية في البلاد بمثابة خط إنتاج جديد يعقب وثيقة «الأجندة الوطنية» التي لم يعد يتحدث عنها في الواقع احد سوى رئيسها ومهندسها الدكتور مروان المعشر، والهدف من الملتقى الجديد الذي يشرف عليه القصر الملكي إنتاج معادل موضوعي يحافظ على «النغمة الإصلاحية» التي تتبناها وتؤمن بها وتتحدث عنها مؤسسات القرار المرجعية.

ومن الواضح للمراقبين ان الملتقى الجديد ولد بعد ان تجددت الطاقة المتحركة في الجهاز الإستشاري للقصر ممثلة بوجود الدكتور باسم عوض الله في رئاسة طاقم موظفي مكتب الملك، فالأخير رجل الخلوات والتفكير البطيء المتدرج بعيدا عن ضغوط الأضواء بلا منازع، ويشار له بين الحين والآخر مع مروان المعشر بصفتهما مخترعا فكرة الخلوات والملتقيات.

ولا احد يعرف الأن بصورة حصرية المسافة التي يراد للملتقى «كلنا الأردن» ان يقطعها لكن التلاقي سيكون بين نخبة قد تصل لمئة شخص ومثقف وسياسي ومسؤول ووزير وبرلماني سيجتمعون ليومين على شواطىء البحر الميت ووفق اجندة عمل مكثفة تناقش الحاضر والمشكلات والمستقبل وتتجادل في كل القضايا المسكوت عنها او الإستراتيجية.

وعلى الأرجح راعت حسابات الحضور لهذا اللقاء المهم أغلب الأذواق وممثلي الرؤيا المختلفة ومن هم خارج المساحة الإصلاحية، ولم يعرف بعد طبيعة التوصيات التي ستصدر ولا كيفية تنفيذها، علما بأن من سيدعى للقاء هم نخبة من الذين أتيحت لهم فرصة التحاور مع القصر الملكي عبر سلسلة جلسات غير مغطاة إعلاميا عقدت مؤخرا.

وبوضوح يطور شعار «كلنا الأردن» لافتة الأردن اولا ويرد ضمنيا على كل المجموعات التي تغرد حاليا خارج السرب، او لا تظهر تفاعلا كافيا مع البرنامج الرسمي خصوصا في ظل الإقليم المتوتر والمشتعل، ويمكن القول ايضا ان هذه الملتقيات والخلوات اصبحت تكرس ثقافة «إستشارات الظل» كأسلوب لتعزيز الحكومات القائمة والفاعلة ولتزويدها بسلسلة أفكار ومقترحات وطروحات على امل توفر فائض فكري يمكن اللجوء إليه في حال تقصير الحكومات والرغبة في تدنب خيارات تشكيل وزارات جديدة.

ويحلو لبعض المراقبين الإصطياد في المياه العكرة والإشارة إلى ان الخلوات الخلفية تقوم بأدوار «وزارات الظل» لكن ملتقى كلنا الأردن ستحضره السلطة التنفيذية وكذلك التشريعية رغم ان أركان الحكومة تغيبوا عن سلسلة من الحوارات الهامة مؤخرا.

وشهدت الاسابيع الثلاثة الماضية عودة تدريجية لظاهرة الخلوات التي كانت قبل ست سنوات من المعالم المؤشرة على اسلوب عمل التيار الاصلاحي العامل مع القصر الملكي.

وطوال عامين مرا سابقا انحسرت موجة الخلوات المعقودة في اماكن منعزلة بعيدا عن كاميرات الصحافيين وتدخلات المؤسسات الحكومية لكن هذا الانحسار تعرض مؤخرا بنفسه الى انحسار فمع عودة عوض الله للقصر الملكي نظمت على الفور برعاية ملكية خلوات خاصة تعرض فيها النخب اراءها وتعليقاتها وطبيعة المشاكل الوطنية واساليب مقترحة لمعالجتها لكن هذه الخلوات لازالت تعتبر في اوساط الصالونات السياسية بمثابة فرق ظل وزارية وحكومات ظل تناقش المشكلات وتضع التوصيات التي ترسل للحكومات بالعادة.

وفي هذه الخلوات يجلس فرقاء من خارج الحكومة وخبراء من القطاع الخاص وشخصيات مؤثرة في المجتمع وصحافيون وكتاب وغالبا ما يحشر هؤلاء جميعا على شواطىء احد منتجعات البحر الميت حيث تعقد جلسات عصف ذهني وتفكير وتعرض اراء جريئة ويتم التطرق لقضايا وملفات لا يتم التطرق لها بالعادة الا خلف الكواليس.

وقد شكلت الخلوات في السنوات الاخيرة معادلا لحكومات ظل تعمل داخل اطر مؤسسة القصر الملكي واعتبرت الخلوات نموذجا من نماذج واساليب عمل التيار الليبرالي والاصلاحي في اجنحة الحكم والقرار لكن هذه الخلوات التي يراد لها ان تصبح ملتقيات ومؤتمرات وطنية للتشاور تثير الجدل بين الحين والآخر تحت عنوان الصلاحيات والتأصيل القانوني والدستوري، الا انها بكل الاحوال من الروافد الاساسية لموجهات القرار الاقتصادي والسياسي والتنموي.

ويثير البعض بين الحين والآخر ملاحظات حول توصيات الخلوات والملتقيات وصلاحياتها وآليات إلزام الحكومات بها وبالرغم من ذلك تكتسب التوصيات هنا قوة معنوية خاصة بسبب رعاية القصر الملكي لها مما يجعلها سقفا مسبقا للتغير والإصلاح وللحركة الحكومية في الأفق.

وعلى مدار السنين الخمس الماضية شكلت الخلوات قوة موضوعية لا يمكن تجاهلها حيث لم تتمكن الكثير من الحكومات من تجاهلها وإن كانت قد تجاهلت بعض توصياتها كما صنعت الخلوات نجوما في الحياة السياسية وغيرت وبدلت وجوها وساهمت في تأسيس تجارب وزارية بإكمالها وفي إسقاط تجارب أخرى.

ومؤخرا ترافقت خلوات الحكم والقرار مع عودة بعض احزاب المعارضة لاحياء ظاهرة الملتقيات الوطنية التي تشكل بين الحين والاخر في اطار تشكيل لوبيات ظاغطة على الحكومة ودوائر القرار باتجاهات محددة.

وفي هذا المضمار قاد حزب جبهة العمل الاسلامي اكبر احزاب المعارضة مؤخرا محاولة جديدة لتشكيل ملتقى وطني جديد هو الاحدث تحت عنوان الدفاع عن الحريات العامة ومناقشة توقيف واعتقال اربعة من نواب جبهة العمل الاسلامي على خلفية زيارة بيت العزاء بابو مصعب الزرقاوي.

والمعلوم ان عمان فيها العشرات من ملتقيات المعارضة الحزبية فيوجد ملتقى لمقاومة التطبيع، واخر لمساندة الشعب العراقي، وثالث للتضامن مع السودان، ورابع لمساندة الشعب الليبي، وخامس للتضامن مع النقابات المهنية.

لكن ملتقيات المعارضة على كثرتها لا تثير أي إهتمام على الصعيد الشعبي، ولا تؤثر في واقع عملية القرار السياسي وتكثر فيها الخلافات والإنسحابات كالعادة، وتتحول إلى ملتقيات على الورق في الكثير من الأوقات.

وعلى مدار سنوات كانت الخلوات والملتقيات دليلا على الحراك وماكنية لتفريخ الأفكار وآلية لتقديم وإبراز وجوه جديدة، والأهم ان الخلوات والملتقيات الضخمة والأساسية أعقبتها على الأغلب تغييرات لحكومات، الأمر غير المرجح بخصوص حكومة معروف البخيت الحالية.

معروف البخيت

مروان المعشر

باسم عوض الله

الحكومة الاردنية تحيل جمعية الاخوان الخيرية للتحقيق القضائي

عمان ـ «القدس العربي»:

اتخذت الحكومة الأردنية أمس الأربعاء خطوة متقدمة في مواجهتها السياسية والإعلامية مع جماعة الأخوان المسلمين حينما قرر مجلس الوزراء على نحو مفاجىء أمس تحويل ملف جمعية المركز الإسلامي للنيابة العامة بقصد التحقيق وإجراء المقتضى القانوني، كما جاء في نص القرار الوزاري.

وتعتبر جمعية المركز الإعلامي الشريان الرئيسي لإمبراطورية وشبكة الأخوان المسلمين الخيرية، حيث تقود هذه الجمعية ما لايقل عن ألف جمعية ولجنة صغيرة تستثمر الواجهة الخيرية والإجتماعية في نشاطات جماعة الأخوان في كل المحافظات والمدن الأردنية.

وتقول الأوساط الرسمية منذ اسابيع بوجود فساد مالي وإداري في هذه الجمعية التي سيطرت على ملفاتها مؤخرا وزارة التنمية الإجتماعية بموجب تعديلات على القانون اقرت مؤخرا.

وهذه هي المرة الأولى التي تحيل فيها الحكومة ملفات فساد للقضاء لها علاقة بمؤسسات تابعة لجمعية الأخوان المسلمين، خصوصا وان جمعية المركز الإسلامي هي المؤسسة الأم التي تدير تبرعات وإستثمارات بالملايين تابعة لمؤسسات الأخوان المسلمين.

وجاء في القرار الوزاري الذي يعتبر بمثابة خطوة تصعيدية بإتجاه إحراج قيادة الأخوان بان تحويل الملف للنائب العام تم بموجب تقييمات جرت في ديوان المحاسبة ووزارة التنمية الإجتماعية.

ولم تعلق جبهة العمل الإسلامي الذراع الحزبية لجماعة الأخوان على القرار الحكومي المفاجىء لكن أمين عام الجبهة الشيخ زكي سعد ابلغ «القدس العربي» بان الحركة الإسلامية لها نشاطات واسعة في المجتمع وقد تحصل أخطاء فردية، مشيرا لإن قيادة الجبهة مستعدة للتعاون مع الحكومة في متابعة اي أخطاء، ملمحا لوجود غرض سياسي من وراء فتح ملف الجمعية المشار إليها الأن.

وكان الشيخ سعد قد إعترف في حديث سابق لـ«القدس العربي» بإحتمالية وجود مخالفات في مؤسسات تابعة للأخوان وتحدث عن أعضاء سابقين في الجمعية تحركهم السلطات بقصد الإساءة للأخوان وتشويه سمعتهم، محذرا من اي محاولة للمساس بالحركة الإسلامية، ومشيرا لإن الشعب الأردني يعرف مؤسسات الحركة ورموزها ويعرف ان الأخوان كانوا دوما في طليعة من يقاوم الفساد والفاسدين.

وبهذه الخطوة تعزز الحكومة موقفها في وجه الأخوان المسلمين على خلفية قانونية بعد ان إعتقلت اربعة اعضاء إسلاميين في البرلمان إثر زيارتهم مقر العزاء في ابو مصعب الزرقاوي، وجاءت الخطوة الحكومية الأخيرة بعد يومين فقط من صدور بيان شديد اللهجة يدعو لتشكيل حكومة انقاذ وطني عن ملتقى وطني شكله الإسلاميون مع شخصيات قومية ومستقلة. وبالموجب يمكن القول ان المعركة بين الحكومة والأخوان المسلمين إنتقلت إلى ما تحت الحزام الآن، فالتدقيق القضائي بملف جمعية المركز الضخمة يعني التدقيق في العصب الحيوي لجسم جماعة الأخوان وتقليب العديد من الأوراق المخفية او التي لم تتسلط عليها الأضواء سابقا مما يوحي بأن المعركة مستمرة بين الطرفين وبدأت تستخدم فيها جميع الأسلحة الممكنة.

يشار إلى أن ملفات الفساد المفترضة في جمعية المركز الأخوانية أم جمعيات الإسلاميين سبق ان ظهرت للعلن وتجولت بين الصحف في إطار نكايات داخلية بين قادة ونخب التيار الإسلامي الذي ترفض وزارة التنمية السماح له بتشكيل مجلس إدارة للجمعية ما دامت توجد ملفات فساد.

عضو في الحزب الحاكم يقترح ضرب الصحافيين بالمطاوي.. وهجمات للإخوان والشيوعيين ضد هيكل.. وأزمة فيلم «عمارة يعقوبيان» تصل للحكومة

«الكرامة» و«الدستور» تهاجمان مبارك بعنف.. ونقابة الصحافيين تتهم الحكومة بحماية الفاسدين واتهامات لمجلسي الشعب والشورى بالتواطؤ معها

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة امس عن فوز تحالف شركة اتصالات الامارات وهيئة البريد المصري والبنك الاهلي والبنك التجاري الدولي بالمنافسة على شبكة المحمول الثالثة، ودفعوا لشركة الاتصالات المصرية مبلغ 16,7 مليار جنيه، وتوسعت الصحف في النشر عن تحركات نقابة الصحافيين والاعتصام الذي بدأه أعضاؤها احتجاجا على محاولات تمرير التعديلات الحكومية الجديدة في مجلسي الشعب والشورى حول فيلم عمارة «يعقوبيان» ونتائج امتحانات بعض الكليات الجامعية، وضبط أغذية فاسدة في عدد من احياء القاهرة واخلاء سبيل 86 من المقبوض عليهم في المظاهرات الأخيرة.

وإلى شيء مما لدينا اليوم:

معارك الصحافيين

ونبدأ بمعارك الصحافيين وما تعده لهم حكومة الشؤم والنحس والبيزنس وما أشبه والتي لم تنجح في أن تحل أي مشكلة تواجهها، فاستدارت للصحفيين لتسجنهم وهو ما أدهش كاتبنا الساخر الكبير أحمد رجب فقال عنها يوم الثلاثاء في بابه اليومي بالأخبار ـ نص كلمة ـ:

«سمعت أن رئيس الوزراء يعد تخطيطا جديدا لشارع الصحافة حيث توجد دار «أخبار اليوم» و«الأهرام»، وحيث يسير المرور اتجاهين، إذ ينوي رئيس الوزراء أن يجعل المرور في شارع الصحافة في اتجاه واحد إلى سجن أبو زعبل».

وقد أحس زميلنا محمد علي ابراهيم رئيس تحرير «الجمهورية» بالخطر، ورغم انه من مؤيدي النظام فقال مرعوبا في نفس اليوم أيضا:

«لأول مرة منذ أعوام سأضطر لعرض مقالاتي على مستشار قانوني، وقد عرض عليَّ أحد الأصدقاء ذلك مؤخرا، وقال لي ـ فيما قاله ـ انني سأصبح معرضا للسجن مثلا، إذا انتقدت رئيس الوزراء الإسرائيلي على سياسته العنصرية إزاء قتل وتجويع وتشريد الفلسطينيين، وسترفع ضدي قضايا منها مثلا إذا نشرت تحقيقا أو خبرا ضد رئيس أحد الأحياء، واتهمته بالإهمال في عمله، وأنه لا يتابع نظافة الشوارع والميادين في المنطقة الخاضعة لسيطرته، وعند نظر الدعوى تندب المحكمة شخصا يلف الحي فيجده نظيفا لامعاً، لأن رئيس الحي علم بموعد «التفتيش» فقام بحملة نظافة ليلية جعلت المنطقة أنظف من سويسرا!! ولو كتبت عن استغلال التجار في سلعة ما، وأنهم يبيعونها بأسعار مرتفعة جدا عن سعر الانتاج، فإن مصيري سيكون السجن أيضا لأنني لو تمكنت من الحصول على فاتورة البيع، فلن أحصل على سعر فاتورة الشراء من المنتج، وإذا اتهمني التاجر بالتشهير أو أنني أشكك في ذمته المالية، فمصيري معروف، وهو قضاء عقوبة خلف القضبان.

القانون الجديد الذي تعده الحكومة ويكاد يخرج من مجلس الشعب سريعا، سيجعل معظم أبناء مهنة البحث عن المتاعب نزلاء في السجون، الأخطر من القانون، أن هناك تربصا في مجلس الشعب بالصحافيين، وخصوصا نواب الحزب الوطني، وتعالوا نسمع ما قاله عمر الطاهر نائب الحزب الوطني عند عرض التعديلات، قال «انني أؤيد الحبس في بعض الجرائم، مشيرا الى التقاليد في صعيد مصر التي تبيح قتل من يرتكب جريمة السب والقذف».

وأضاف النائب المحترم «إن الحرية يجب أن تكون مقيدة، وعلى كل واحد أن يمسك في يده بمطواة لقتل من يرتكب هذه الجريمة في حقه».

وليس هناك أبلغ مما قاله النائب، فالسكاكين مسنونة، والخناجر جاهزة، والصحافيون مذبوحون، مذبوحون».

طبعا مذبوحون، مذبوحون ولكن ما يخفف الذبح انه سيكون حلالا، أي سيكبّر أعضاء مجلس الشعب المحترمين والمسؤولين علي رقبة الصحفي قبل ذبحه! أهذه دولة يقال داخل مجلسها النيابي مثل هذا الكلام؟ من أيام وقف عضو آخر بالحزب الحاكم يسب الدين للرئيس الراحل أنور السادات، ودين آبائه وأجداده، ولم يحاسبه أحد، وابتلع الجميع الكارثة، ولهذا ليس غريبا أن ينادي عضو آخر بذبح الصحافيين في أزهى عصور الديمقراطية.

ونغادر «الجمهورية» ورئيس تحريرها المرعوب الى زميلنا وصديقنا مكرم محمد أحمد وقوله في نفس اليوم في عموده اليومي بـ«الأهرام» ـ نقطة نور ـ عن مشروع الحكومة:

«لقد حقق القانون بعض مطالب الصحافيين وألغى عقوبة تعطيل الصحف، واستخدام لغة قانونية أكثر دقة تخلو من الاتهامات المعممة التي يسهل تفصيلها وتأويلها، لكنه احتفظ بهراوة ثقيلة تحت اسم جرائم الطعن على الذمم.

وأخطر ما في هذا النص أنه يلجم الأقلام عن تعقب ظواهر الفساد، ويمنعها من نشر بعض الوقائع التي ربما تكشف عن فساد جسيم، لأنها لا تملك البرهان على صحة كل واقعة، كما يلزم الجميع الصمت عن ظاهرات فساد تشغل المجتمع بأكمله لايزال يحيطها الشك والغموض، تتعلق بتضخم مفاجىء في ثروات البعض من جراء جرائم الاحتكار والاختلاس والعبث بالبورصة، ونهب المؤسسات العامة، وحرمان خزانة الدولة من مستحقاتها لقاء رشوة، والتربح من استغلال المناصب وكلها جرائم شائعة بعضها يخضع للتحقيق ان محاربة الفساد أصبحت من أولويات الاقتصاد الحر التي تلزم الحكومة تشجيعها وليس تضييق الخناق عليها، لأن الفساد يعطل قانون السوق، ويقتل المنافسة ويشيع القدوة السيئة، ويطرد العملة الصحيحة ويضرب قيم المجتمع، ولعله يشكل أهم المخاطر على نظم الحكم إن لم تفطن لأهمية اجتثاث جذوره السامة».

وإلى الاخبار أمس وكاتبنا الساخر الكبير أحمد رجب الذي كتب في بابه اليومي ـ نص كلمة ـ أربع كلمات فقط، هي ـ تسقط الصحافة ويحيا الفساد.

طبعا، يحيا الفساد، وتسقط الصحافة، مادامت الأغلبية في مجلسي الشعب والشورى معه، وهو ما أوضحه لنا أمس ايضا زميلنا حسن الرشيدي رئيس تحرير «المسائية» بقوله:

«المناقشات التي دارت في مجلس الشورى حول التعديلات القانونية في جرائم النشر، تثير مخاوف كل صحافي أو مواطن يكتب أو ينشر في احدى الصحف أو المجلات، فالمجلس وافق من حيث المبدأ على تعديلات قانون جرائم النشر ولكن الموافقة جاءت بعد مناقشات مستفيضة من عدد كبير من أعضاء المجلس الذين انحاز معظمهم لبعض المواد التي تتضمن الحبس، فالغالبية العظمى وافقت على القانون، ولكن ما أثار الانتباه هو اتجاه الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء السابق الذي انبرى بكلمات توحي برغبته وميوله التام لحبس الصحافيين، وكأن هناك عداء بينه وبينهم، رغم كلماته المعسولة في بعض الفترات عن حرية الصحافة وحق المواطن في التعبير عن رأيه، والحبس في هذا القانون الذي قدمته الحكومة لا يهدد الصحفي في أداء عمله فحسب وانما يهدد كل مواطن عادي يكتب أو ينشر في احدى المطبوعات.

وإذا كان البعض يرى أن الأمل مازال قائما تحت قبة مجلس الشعب الذي يضم عددا لا بأس به من النواب الرافضين لهذا القانون والمناهضين للحبس في جرائم النشر، إلا أن المجلس يضم مجموعة ليست قليلة من النواب الذين يتربصون بالصحافيين ويأملون حبسهم، وهؤلاء سوف يقاتلون داخل مجلسهم الموقر لاقرار هذا القانون.

كان الله في عون الصحافيين الذين يأملون تدخل الرئيس مبارك لانقاذهم، وهو القائد الذي ينحاز دائما للرأي الحر والديمقراطية».

طبعا، مادمنا لجأنا لرئيسنا فلن يخذلنا بإذن الله، وهو ما بشرنا به زميلنا وصديقنا محمد بركات رئيس تحرير الأخبار بقوله:

«لا أعتقد أن قلما سوف يقصف في عهد مبارك، ولا أظن أن صحيفة سوف تغلق في عهده أيضا، لم يفعل ذلك، ولم يوافق عليه طوال عهده، ولن يفعل ذلك ولن يسمح به على الاطلاق، هذا ما نعرفه عنه، ليس بالقول ولكن بالفعل، وهذا ما عهدناه عليه، وهو ما سوف يستمر، لأنه مقتنع بذلك ويطبقه بالفعل، ونحن لا نحتاج إلى القول أن الرئيس حريص على حرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير لأن ذلك واضح تماما ومعمول به طوال فترة حكمه، لذلك فان جموع الصحافيين يثقون في مساندة الرئيس مبارك لهم في تمسكهم بحرية لصحافة ومطالبتهم بإلغاء الحبس في قضايا النشر حتى لا يكون سيفا مسلطا فوق رؤوسهم يمنعهم من ممارسة دورهم في النقد الحر والبناء لمصلحة المواطنين والوطن لذلك فان الصحافيين يعلقون آمالهم على الرئيس، ومعهم الحق في ذلك، لأنهم يدركون باليقين أنه حامي الحرية ودرعهم الواقي ضد كل من لا يؤمنون بها».

لكن من كان زميلي وصديقي إبراهيم عيسى رئيس تحرير «الدستور» أراد إثارة شكوكنا فيما قاله بركات ـ بقوله ـ وبئس ما قال:

«لا أفهم الذين يطلبون من مبارك التدخل والذين يتحدثون عن الالتفاف حول وعد الرئيس بإلغاء حبس الصحافيين، ولا أفهم الذين يرفعون شعارات التسول والتوسل للرئيس وكأنهم لم يقرأوا توقيعه الواضح الجلي على المشروع المقدم لمجلس الشعب الذي يجعل من مهنة الصحافة مهنة قاصرة على المنافقين والموافقين والماشين جنب الحيط والساكتين عن الحق والكاتمين للصوت والمتعاملين «لا أقول العملاء» لأجهزة الأمن، هؤلاء فقط الذين يخدمهم مشروع القانون الذي قدمه مبارك مجلس الشعب والذي سيجوله أصحاب الأغلبية المزورة في البرلمان إلى قانون بعد أيام، قانون كفيل بسجن كل صحفي يحاول أن يعارض ويحاول أن يكشف حقيقة الفسدة والفاسدين، القانون الذي يريده مبارك وقدمه باسمه وصفته يضع مادة لسجن الصحافي لا تقل عن ستة أشهر كحد أدنى، ولم يكن هناك حد أدنى للعقوبة من قبل».

هيكل والشيوعيون والإخوان

وإلى الهجمات التي تعرض لها استاذنا محمد حسنين هيكل من الاخوان المسلمين والشيوعيين بسبب ما قاله في برنامجه بقناة الجزيرة ـ تجربة حياة ـ فقد تعرض في جريدة «الأسرة العربية» التي تعبر عن الاخوان لهجوم هو وخالد الذكر من صديقنا خفيف الظل شاعر الاخوان وناقدهم الأدبي الدكتور جابر قميحة، في بداية سلسلة مقالات من ثلاث حلقات قال:

«مضى أكثر من نصف قرن على أخس مسرحية عرضت في تاريخنا السياسي كله والتي سموها «جريمة المنشية» أو «محاولة اغتيال الزعيم جمال عبدالناصر» وهي مسرحية استكملت ـ على خستها وسقوطها ـ المعروف من العناصر المسرحية لم تنته بأداء الأدوار المحفوظة بل ظل لها «توابع» ـ وعفوا ياعلماء الزلازل ـ تتشبث بها، إلى أن كان السقوط الكبير الذي نسف المسرح والممثلين والجمهور، أم المساخر!! ولتبدأ المسرحية الأم «الزمان» مساء 26 اكتوبر 1954م، المكان «مسرح الأحداث»: ميدان المنشية بالاسكندرية، الشخصية والحدث الرئيسي، جمال عبدالناصر يخطب في الجمهور الكثيف الذي استورد أغلبه من عمال مديرية التحرير وموظفيها وكان يقف في شرفة مبنى «هيئة التحرير» حزب الحكومة، وفجأة سمع صوت رصاصات قيل انها اطلقت على الزعيم ولكنها أخطأته، ولم يصب إلا بعض ضيوف عبدالناصر بخدوش.

وتتحول كلمات عبدالناصر إلى صرخات هستيرية، ويقبض على من قيل انه أطلق الرصاص، واسمه محمود عبداللطيف وفتحت السجون أبوابها لتستقبل آلافا من الاخوان المسلمين، والباقي معروف».

وأنا مندهش من استخدام الدكتور جابر لعبارات عنيفة رغم ان الأجواء السياسية خاصة بين الاخوان والناصريين وغيرهم، أصبح التآلف والحوار الهادىء يغلب عليها وتوافر الرغبة في مناقشة الماضي بموضوعية وأمانة دون تشنج والتحلي بالنقد الذاتي والاعتراف بالخطأ وأنا لا أعرف ان كان سيعيد نشر ما سبق ونشره من سنوات في جريدة «آفاق عربية» أم عنده غيره، وقد أدهشني وقتها عند ألف مسرحية كوميدية، بحكم تخصصه الأدبي وخفة ظله التي نعترف له بها عن الحادثة، وحولها إلى حقيقة تاريخية، قال مثلا ان الرصاصات التي انطلقت واصابت الزجاج الذي تطايرت شظاياه، وأصابت وزير المعارف السوداني الذي كان حاضرا المؤتمر، كانت نتيجة قيام أحد الأفراد بضرب الزجاج بشومة، وكان واقفا خلفه، أما الدم الذي ظهر عند خالد الذكر فكان حبرا على ورق والرصاصات الثماني التي اطلقت فشنك.

مسرحية فكاهية جميلة فلننتظر ماذا سيقول في الاعداد القادمة، هل سيعيدها أم يضيف عليها فصولا جديدة.

ونترك جريدة الاخوان وصديقنا خفيف الظل إلى الأهالي لسان حال حزب التجمع والتي نشرت ردودا على هيكل أولها لحسين فهمي، وجاء فيه:

«ركز هيكل على شخص هنري كورييل القيادي في الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني «حدتو» وقال انه كان ينقل المعلومات عن مصر بعد قيام أحداث 23 يوليو الى المخابرات الاسرائيلية مما يصم حدتو تاريخيا بالعمالة لتلك المخابرات ومما يشكك في هذا الطرح أن حدتو تعاونت مع حركة الضباط الأحرار في طبع منشوراتها وأنها ايدت حركة 23 يوليو على أساس انها تلبي الحد الأدنى من طموحات اليسار المصري، وفيما يتعلق بكورييل فقد كانت له قناة اتصال بالزعيم ناصر حتى بعد انتقاله للاقامة في فرنسا إذ كان الملحق العسكري المصري في باريس د، ثروت عكاشة حلقة ذلك الاتصال، وأغفل هيكل أن الحزب الشيوعي المصري عارض حركة يوليو وكان تقديره أن تلك الحركة فوتت فرصة قيام ثورة شعبية حقيقية في مصر وألهت الجماهير بإلغاء النظام الملكي والاصلاح الزراعي، الخ.

ويرى هيكل أن موقف اليساريين من الدين والوطنية وقضية فلسطين أودت بهم وأبعدت حركتهم عن أي تأثير واسع وهنا يتهم هيكل اليساريين ضمنا بأنهم ملاحدة استنادا إلى تبنيهم للتفسير المادي للتاريخ، وبالطبع فإن هيكل لم يطلع على سرائر اليساريين وهل وجد هيكل دعوة أو ترويجا للفكر الإلحادي مثلا في مؤلفات وكتابات الأساتذة: خالد محيي الدين وفؤاد مرسي واسماعيل صبري عبدالله وأبو سيف يوسف ورمزي زكي وجودة عبدالخالق وإبراهيم العيسوي وابراهيم سعد الدين وألفونس عزيز ورفعت السعيد ومحمد أنيس وعبدالعظيم أنيس ومحمد مندور وصلاح حافظ وعبدالمنعم عبيد، وهل تردد الدعوة الإلحادية في الصحف اليسارية ومنها «الفجر الجديد» أحمد رشدي صالح و«الملايين» أحمد شوقي الخطيب و«الطليعة» لطفي الخولي و«الكاتب» أحمد عباس صالح و«الأهالي» نبيل زكي و«اليسار» حسين عبدالرازق و«الطليعة» و «الوفدية» عزيز فهمي و«اليسار الجديد» نبيل زكي و«أدب ونقد» فريدة النقاش؟

أما عن قضية فلسطين فقد كانت منذ منتصف القرن الماضي وحتى الآن في بؤرة اهتمام ومركز نشاط اليسار المصري، وربما تأثر نفر بمزاعم الصهيونية قبل انشاء دولتها سنة 1948 من وجوب اتحاد القومية الصهيونية مع القومية العربية ضد الاستعمار البريطاني.

ويقول هيكل انه لم يكن لليسار المصري دور فاعل في ولادة نظام جديد بعد 23 يوليو، والحقيقة المؤسفة ان ذلك النظام تعاون مع اليسار يوما ليضطهده أياما، وتعالى اليسار المصري على جراحه فشارك في الحكم ووضع أنجح خطة تنمية لسنوات خمس، كما انضم افراد منه الى التنظيم الطليعي، وسيظل اليسار المصري كالعهد به أمينا على قضايا الوطن ومدافعا عن التحرر والتقدم والسلام في كل مكان».

وفي حقيقة الأمر فأنا لا أريد الدخول طرفا في هذه المعركة إلا إذا استدعت الضرورة ذلك، لكن يبدو أن حسين فهمي حمل هيكل ما لم يقله، وليس مقبولا ان يلصق به استخدام التكفير ضد الشيوعيين بوصفهم بالإلحاد، وهو ما لم يقترب هيكل منه ولا يفيد في ذلك أن يقول حسين انه اتهام ضمني، ولقد شاهدت الحلقة وفيها اشاد هيكل بالكثير من الشيوعيين وببعض جوانب في الماركسية والفائدة التي يمكن جنيها من معركة الشيوعيين مع هيكل هي استفادة القارىء من معرفة وقائع تاريخية مضت، أما محاولة افتعال معارك، أو احيائها فعمل غير مفيد، وغدا نشير الى رد صديقنا والمفكر والصحفي والكاتب محمود أمين العالم.

معارك قضائية

وإلى المعارك ذات الطابع القضائي، وأولها في عمود ـ مختصر ومفيد بـ«الجمهورية» الذي توقعه باسم المصري ـ وقالت فيه يوم الثلاثاء:

«أكبر انصاف لمقبل شاكر انه أصبح رئيسا لمحكمة النقض، وسيكون عظيما إذا لم يستغل منصبه الجديد في تصفية حسابات مع خصومه في انتخابات نادي القضاة السابقة».

والمصري يشير الى المستشار مقبل، والحقيقة التي لم يعرفها أن تولي المنصب بالأقدمية، كما يشير إلى خسارة مقبل انتخابات رئاسة نادي القضاة من عدة سنوات أمام المستشار زكريا عبدالعزيز رئيسه لثاني مرة.

أما محكمة جنايات القاهرة فقد حكمت بإلغاء قرار النائب العام السابق المستشار ماهر عبدالواحد بالتحفظ على أموال الدكتور محمد العبادي الرئيس السابق لهيئة المصل واللقاح ومستشاره، وفي تحقيق بـ«الوفد» يوم الثلاثاء، قال زميلنا يوسف الغزالي:

«وأكدت المحكمة أن القضاء المصري لن يكون أبدا سيفا مسلطا على رقاب المواطنين، أو أداة لترويع المواطنين، أو ترهيبهم والإساءة إليهم في أشخاصهم وأموالهم وتصفية حسابات البعض مع خصومهم وتحقيق مآربهم وأهدافهم بغير حق أو سند من القانون لأن في مصر قضاء وقضاة يعرفون حق الله والوطن والقانون، ونوهت المحكمة إلى أجهزة السلطة مؤكدة أنه كان الأولى بها عندما تقدم لها بعض العاملين فيها ممن يستغلون التغييرات التي تطرأ على القيادات العليا قربانا لولائهم وبرهانا على تعاونهم من و قائع ومستندات عن فترة سابقة على ولايتهم، وأنه من المفترض أن تتقدم القيادات الجديدة، إلى الأجهزة القانونية بتلك الجهات أو إلى النيابة الإدارية لتصفية المواقف الإدارية والمالية حول هذه الأمور، حتى إذا ما انتهت الأخيرة إلى ثبوت ارتكاب أي من المسؤولين لجرائم جنائية، أحالت الأمر برمته مشفوعا بالمستندات وأدلة الثبوت، إلى النيابة العامة، التي تختص دون غيرها بالتحقيق في كافة الجرائم الجنائية.

وقالت المحكمة أن تخطي النيابة الإدارية والأجهزة القانونية بالصالح الحكومية، والاتجاه مباشرة نحو النيابة العامة، من شأنه إذا ما ثبت من التحقيقات عدم سلامة الاتهامات، أو افتقارها إلى أدلة ثابتة، الإساءة والتشهير بتلك القيادات.

الرئيس مبارك

وإلى رئيسنا واستمرار خفوت حدة الهجوم عليه بعد الحكم بحبس زميلنا وصديقنا إبراهيم عيسى سنة وزميلتنا سحر زكي سنة ودلائل هذا الخفوت قول زميلنا بـ«الدستور» خالد البلشي في «صوت الأمة»:

«لم يكن ينقص ديباجة الحكم بحبس إبراهيم عيسى رئيس تحرير جريدة «الدستور» وسحر زكي المحررة بالجريدة ومواطن الوراق سعيد محمد لمدة سنة كاملة وكفالة عشرة آلاف جنيه لكل منهم بتهمة سب وقذف وإهانة الرئيس إلا أن تضيف إلى صفات وأسماء الرئيس الواردة في الحكم تسعة وتسعين اسما، بعد أن أعلن القاضي في ديباجته للحكم والتي بدأت بآية قرآنية، أن الرئيس مبارك هو من وهب الصحافة حرية النشر، وكفل لأصحاب الأقلام حق النشر والكتابة دون خوف، وأعطى الحق لمن يشاء لمقاضاة من يشاء، وفقا لدستور حر لا يمنع من النشر أو المقاضاة».

ونسي القاضي في ديباجته ـ التي لم يبق له إلا أن يقول فيها سبحانه جل في علاه كيف خفت معجزاته عن عيون إبراهيم عيسى وأمثاله من نوعية المحررة بالجريدة ومواطن الوراق ـ أن الرئيس ليس هو من يضع «الدستور»، وأن ألف ياء القانون والسياسة تقول: إن «الدستور» هو العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم، وهو عقد إذعان يكون الشعب فيه هو الطرف الأول الذي له كل الحقوق، والثاني هو الحكومة والتي عليها كل الواجبات تجاهه، ضمانا لحقوق المواطنين وحمايتهم من عسف الحكام، وليس العكس، وحتى لو نسينا كل ذلك وافترضنا بمنطق الحكم وديباجته أن الرئيس هو الذي يمنح المواطنين «الدستور» والحقوق الواردة فيه، وأنه الواهب والرازق والمانح والمعطي، فإن كل هذه الصفات ما كانت لتنطبق على الرئيس مبارك، لأن «الدستور» الحالي لمصر لم يوضع في عهد الرئيس مبارك ـ حفظه الله ورعاه ـ وإنما تمت صياغته وديباجته على ما فيه من كوارث نطالب الآن بتغييرها في عهد الرئيس السادات، ويكفي نظرة بسيطة عليه لنعرف أنه دستور 1971 وليس دستور 1981 وإن كان للرئيس مبارك فضل